

## دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي بالإشارة إلى حالة الجزائر

د. زيدان محمد

بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية  
الوقف الإسلامي "اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة"

## مقدمة

يعتبر الوقف أحد أسس النهضة الإسلامية الشاملة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية، بعد تغييب دوره لمدة طويلة في العديد من الدول الإسلامية.

إن الوقف يدخل ضمن إطار الصدقات الجارية التي حث عليها الدين الإسلامي لتوفير مصدر ثابت ومستمر لتمويل الحاجات العامة ورعاية الطبقات الفقيرة، وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية المختلفة، ولقد قام نظام الوقف بدور بارز في عصر ازدهار الدول الإسلامية وما زال حتى الآن يعمل على ذلك، فإلى جانب مساهمة نظام الوقف في التنمية بأبعادها المختلفة فإنه يعد أحد أدوات تحقيق التكافل الاجتماعي وخصوصاً في مواجهة الفقر بما فيه فقر الدخل وفقر القدرة.

و لا يقتصر التكافل الاجتماعي في الإسلام من خلال نظام الوقف على النفع المادي بل يتجاوزه إلى جميع حاجات المجتمع أفراداً وجماعات، مادية كانت أو معنوية، فهي بذلك تتضمن جميع الحقوق الأساسية للأفراد داخل المجتمع.

بناء على أهمية ودور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي، ومن خلال ما سبق ذكره فإن هذه الورقة البحثية تتضمن ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: الإطار العام للوقف ( مفهومه وأصل مشروعيته، أهميته وتقسيماته... )

المحور الثاني: الدور الاجتماعي للوقف من خلال:

- الوقف ومكافحة فقر الدخل.

- الوقف ودعم مؤسسات الرعاية الصحية.

- الوقف ومكافحة البطالة وتشجيع العمل.

- الوقف وتدعيم التعليم ومكافحة الأمية.

المحور الثالث: واقع الأوقاف في الجزائر وسبل تفعيلها لتحقيق التكافل الاجتماعي.

## المحور الأول

### الإطار العام للوقف ( مفهومه وأصل مشروعيته، أهميته، تقسيماته... )

الوقف نظام قديم عرفته نظم وشرائع سابقة على الإسلام، وجاءت بعض أحكامه مجملة في شرع من قبلنا، فلم يكن العرب في جاهليتهم يعرفون نظامه، بل كانت لهم تصرفات تلتقي معه في شبه بعيد أنكرها القرآن عليهم في شدة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (١)، وجاء الإسلام وأقر أصله واعترف بوجوده ونظمه بطريقة تكفل توافقه مع قواعد الميراث ومقاصد الشريعة.

والوقف تشريع إسلامي يدخل في إطار الصدقات الجارية التي حض عليها الإسلام لتوفير مصدر ثابت ومستمر لتمويل الحاجات العامة، ورعاية الطبقات الفقيرة، وأن الوقف قام بدور بارز في عصر ازدهار الدول الإسلامية وما زالت الأوقاف القائمة الآن من آثار هذه الفترة، إلا أنه في العصر الحاضر قلت موارد الوقف في صورة إضافات جديدة رغم شدة الحاجة إلى ذلك، نظرا لزيادة الفقر وعجز الموارد المالية العامة عن تلبية احتياجات الطبقات الفقيرة في المجتمعات الإسلامية، إضافة إلى ما تفرضه العولمة من تقليص لدور الدولة الاقتصادي حتى في عملية إنشاء وإدارة المرافق العامة، وهو ما ترتب عليه إبراز أهمية دور المنظمات غير الحكومية التي تقوم على المشاركة الشعبية في الخدمات العامة (٢).

### أولا- تعريف الوقف ونشأته:

#### ١- تعريف الوقف:

الوقف لغة معناه " الحبس " ومنه وقفت الدار وقفا، أي حبستها في سبيل الله،

(١) سورة المائدة، الآية ١٠٣.

(٢) د. محمد عبد الحليم، د. الفنجري دور الوقف في الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية من

الموقع: <http://www.muslimworldleague.org/paper/1779/articles/page11.htm> أطلع عليه

بتاريخ: ٢٠٠٨/٠٥/٢٠

وموقوف أي محبوس، والجمع أوقافا، ووقف الرجل عن الشيء وقفا، أي: منعته عنه، وأوقفت عن الكلام، أي: أمسكت<sup>(١)</sup>.

أما الوقف في الاصطلاح الفقهي فقد تفاوتت تعاريف العلماء بحسب تفاوت نظريتهم إلى طبيعة العقد ذاته من حيث اللزوم، وانتقال الملكية وغير ذلك، فجاء كل تعريف ليعبر من الوجهة التي اختارها صاحب التعريف.

و من جملة تلك التعريفات نختار ما يلي:

- عرفه "ابن عرفة" المالكي بقوله: ( هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا)<sup>(٢)</sup>، ويتضح من هذا التعريف لزوم الوقف، وهو على ملك معطيه أي الواقف.

و عرفه "أبو حنيفة" بقوله ( حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على جهات الخير)<sup>(٣)</sup>، فمن وقف بعض ماله على مسجد أو ملجأ ابتداء يكون متصدق به في الحال، ومن وقف بعض ماله على شخص أو أشخاص ثم من بعدهم على مسجد أو ملجأ يكون متصدقا به في المال.

و على ذلك فإن الوقف عند أبي حنيفة لا يخرج المال الموقوف عن ملك واقفه، بل يبقى في ملكه يجوز له التصرف فيه بكل أنواع التصرفات، فله أن يرجع عنه، وله أن يبيعه، أو أن يهبه وإذا مات الواقف كان الموقوف ميراثا لورثته. و كل ما يترتب عن

(١) انظر: المصباح المنير، الفيومي ٦٦٩/٢.

- الرازي، مختار الصحاح، ٧٣٣، المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ٨٦٣/٢.  
- القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ج ٢، ص ١١٤٤، مادة (الوقف)، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع، ج ٢، ص ٣٥٩، تحقيق محمد أبو الأحفان، والطاهر المعموري، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

(٣) فتح القدير لابن الهمام، ٣٧/٥، ٤٠، ٦٢، حاشية ابن عابدين، ٣٩١/٢.

- الوقف هو التبرع بالمنفعة، ومن ثم فإن الوقف في مذهب أبي حنيفة تصرف غير لازم.
- أما الوقف عند "الشافعية" هو (حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، ممنوع من التصرف في عينه، تصرف منافعه، في البر تقرباً لله تعالى)<sup>(١)</sup>. وواضح من هذا التعريف أن الملك ينتقل في الرقبة بالوقف عن الواقف.
- أما عند "الحنابلة" فيعرفه ابن قدامة في المغني بقوله: ( تحبىس الأصل وتسبيل المنفعة على بر أو قرية)<sup>(٢)</sup>، وبهذا تخرج العين عن ملك الواقف وتكون في سبيل الله لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا الرجوع فيها، ولخص " محمد أبو زهرة " هذه التعاريف بقوله: ( الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء)، ويرى أن هذا التعريف هو أصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين أقروه<sup>(٣)</sup>.
- بناء على هذه التعاريف المتقاربة، فإن الوقف هو صدقة جارية مستمر نفعها، يتصدق بها مالكيها قرية لله تعالى فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث، والمنفعة تصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين.

## ٢- طبيعة الوقف:

لتحديد طبيعة الوقف يجب تحديد جوانب الملكية فيه، وقد قرر العلماء في هذا ما

(١) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبو بكر بن محمد الدمشقي الشافعي، ص ٣٠٣-٣٠٤، تحقيق: علي بن عبد الحميد بلطة جي، محمد وهي سليمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، وانظر مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محي الدين النووي، ج ٢، ص ٣٧٦، الطبعة الثانية، ١٩٩١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) أنظر:

- المقنع/ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ج ١٦، ص ٣٦١، تحقيق: د. عبد الله ابن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، حيزة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

- ابن قدامة: المغني، ٥/٥٩٧، والروض المربع بحاشية بن قاسم ٥/٥٣١.

(٣) محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٧.

يلي<sup>(١)</sup>:

- بالنسبة لمنفعة الوقف: فقد اتفق العلماء جميعاً على تملكها للموقوف عليهم.
- أما العين الموقوفة: فهذا الذي هو محل خلاف بين العلماء ويمكن إيجاز أقوالهم في ذلك إلى ثلاثة آراء هي<sup>(٢)</sup>:
- الرأي الأول: زوال ملكية الواقف للعين الموقوفة وانتقال ملكيتها للموقوف عليه.
- الرأي الثاني: زوال ملكية الواقف للعين الموقوفة دون انتقال ملكيتها للموقوف عليه بل هي في حكم ملك الله تعالى.
- الرأي الثالث: عدم زوال ملكية الواقف للعين الموقوفة بل تظل ملكيتها له.
- وهناك من يرى أنه ينسب المال الموقوف إلى ملكية الدولة.
- أما الكاتب "مصطفى الزرقا" فيرى أن ملكية الأوقاف تعود لهيئة عامة خيرية تتصرف فيه بشخصيتها الاعتبارية تحت نظر وبصر القضاء وهيئة الرقابة الشرعية، حيث يرى بالنسبة "للجهة الخيرية" التي تدير الوقف أنه لا مانع شرعاً من أن تعتبر هي المالكة لرقبة الموقوف ومنافعه بصفة أنها شخصية حكيمة (اعتبارية)<sup>(٣)</sup>.

### ٣- التأصيل الشرعي للوقف:

- استند العلماء في تأصيلهم لشرعية الوقف إلى أدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع.
- ٣-١ من القرآن الكريم: قول الله تعالى: ﴿لَنَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ نُنْفِقُوا مِمَّا نَحِبُّونَ﴾ وَمَا نُنفِقُوا مِنْ

(١) لعياشي صادق فداد ومحمود محمد مهدي، الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، دون تاريخ، ص ١٣ - ١٤.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) كمال منصوري، استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة لوضعية الأوقاف في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: ٢٧.

شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْهِي عَلَيْهِمُ ﴿١٢﴾<sup>(١)</sup>، قال العلماء: إن هذه الآية تشمل الوقف لأنه صدقة كسائر الصدقات التي يتقرب بها، ومن القرآن الكريم استدلووا أيضا بآيات أخرى منها قوله تعالى ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ ﴿١٩﴾<sup>(٢)</sup>، قال العلماء: إن هذه الآية تشمل الوقف إذ لا يخلو وقف من هذا الحق ولو مالا لان مآل كل وقف للفقراء والمحتاجين<sup>(٣)</sup>.

٢-٣ أدلة الوقف من السنة النبوية: ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)<sup>(٤)</sup>، وقد فسر العلماء "الصدقة الجارية" بأنها "الوقف" لأن غيره من الصدقات لا يكون جاريا، ومن أدلة السنة أيضا ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر قال: إن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخير، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال يا رسول الله: أصبت أرضا بخير، لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه فما تأمرني به؟ قال صلى الله عليه وسلم "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع، ولا يورث، ولا يوهب، "فتصدق بها عمر" في الفقراء ولذوي القربى والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يُطعم صديقا غير متمول فيه"<sup>(٥)</sup>، ويعتبر هذا الحديث أصل في مشروعية الوقف.

(١) سورة وآل عمران، الآية ٩٢.

(٢) سورة الذاريات، الآية ١٩.

(٣) إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤) صحيح مسلم، في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، الحديث (١٦٣١)، ص ٦٦٩-٦٧٠.

(٥) أنظر:

- صحيح مسلم، بشرح الإمام محيي الدين النووي، باب الوقف، (الحديث ٤٢٠٠)، الجزء ١١، ص ٨٨.

- صحيح البخاري، في كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، الحديث (٢٧٣٧)، ص ٥٢٦، وصحيح مسلم في كتاب الوصية، باب الوقف، الحديث (١٦٣٢)، ص ٦٧٠.

٣-٣ الإجماع: ذهب بعض العلماء إلى أن الإجماع منعقد على صحة الوقف وجوازه واستدلوا على ذلك أن الصحابة صدر منهم الوقف في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده دون أن ينكره أحد فكان إجماعاً سائداً متفقاً عليه، وقد قال صاحب "الإسعاف" بعد أن ذكر أوقاف الصحابة: (وهذا إجماع منهم على جواز الوقف ولزومه ولأن الحاجة ماسة إلى جوازه)<sup>(١)</sup>.

#### ٤- أركان الوقف وشروطه:

١-٤ أركان الوقف: للوقف أربعة أركان هي: الواقف والموقوف والموقوف عليه والصيغة<sup>(٢)</sup>:

- الواقف أو المحبس: وهو صاحب الشيء المراد وقفه.
- الموقوف: وهو الشيء المراد وقفه.
- الموقوف عليه: وهو الجهة المراد توقيف "الملك" لفائدتها.
- صيغة العقد: هو عقد الوقف الذي يثبت بموجبه الوقف ويحمل جميع الشروط للوقف.

و يشترط في صيغة الوقف التلفظ بأحد الألفاظ: ألفاظ صريحة وهي: وقفت، حبست وسبلت، وألفاظ كناية كتصدقت وحرمت، فمضى تلفظ بواحد من هذه الألفاظ اشترط اقتران نية الوقف معه، أو اقتران أحد الألفاظ الصريحة أو الباقي من الألفاظ الكناية معه، واقتران الألفاظ الصريحة كأن يقول: تصدقت بكذا صدقة موقوفة أو محبسة أو مسبلة أو محرمة أو مؤبدة، واقتران لفظ الكناية بحكم الوقف؛ كأن يقول: تصدقت بكذا صدقة لا تباع ولا تورث<sup>(٣)</sup>.

(١) الإمام الحنفي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، دار الرائد العربي، دمشق، ١٩٨١، ص ١٣.

(٢) المغني، الجزء السادس، ص ١٩٥-١٩٦.

(٣) البهوتي، الروض المربع (مطبوع بهامش حاشية ابن قاسم، ٥/٥٣١، ٥٣٢) والمقدسي، العدة/٢٨١، والدكتور: الفوزان، الملخص الفقهي ١٥٩/٢، والشوكاني، نيل الأوطار ٢٢/٦.



هذه الأركان يستدعي قيامها بعض الشروط.

٤-٢ شروط الوقف: يشترط لصحة الوقف جملة من الشروط، منها ما هو متعلق بالواقف، ومنها ما هو متعلق بالموقوف، ومنها ما هو متعلق بالموقوف عليه نذكرها فيما يلي<sup>(١)</sup>:

#### أ- شروط الواقف:

- أن الوقف هو نقل منفعة ملكية معينة وحبسها على جهة معينة، ونقل الملكية تشتط في الناقل شروطا معينة لكي تكون صحيحة نذكرها فيما يلي:
- أن يكون الواقف مالكا، فلا يصح وقف مال الغير، ولا يصح وقف الغاصب مال المغصوب.
- أن يكون الواقف جازر التصرف، وهو الحر البالغ العاقل الرشيد، لا نحو مملوك، ومكاتب، وصغير، وسفيه، ومجنون، ومعتوه، ومختل العقل بسبب مرض أو كبر.

#### ب- شروط الموقوف:

- يشترط في الشيء الموقوف ليصح ما يلي:
- أن يكون الموقوف مما ينتفع به انتفاعا مستمرا مع بقاء عينه، فلا يصح وقف ما لم يبقى بعد الانتفاع به كالطعام مثلا.
- أن يكون الموقوف مالا متقوما معلوما.
- أن يكون الموقوف معيناً، فلا يصح وقف غير المعين.

#### ج- شروط الموقوف عليه:

الموقوف عليه هو الجهة التي يحددها الواقف في عقد الوقف ويكون شخصا معلوما

(١) بدائع الصنائع ٢١٩/٦، وحاشية ابن عابدين ٣/٣٩٤، وما بعدها، والقوانين الفقهية ٣٦٩، والشرح الكبير الدردير ٧٧/٤، ٨٨، مغني المحتاج ٣٧٧/٢، وكشاف القناع ٤/٢٥١، ونيل المآرب ٣/٢١١-٢١٤، أ.د./ صالح الفوزان: الملخص الفقهي ١٥٩/٢، ١٦٠.

طبيعياً أو معنوياً ويشترط فيه ما يلي:

- أن يكون الوقف على بر، لأن مقصوده التقرب لله تعالى كالمساجد والسقايات والأقارب، فلا يصح الوقف على غير جهة البر، كالوقف على معابد الكفار، وكتب البدع والضلال.. والوقف على الأضرحة أو على سدنتها، لأن ذلك إغانة على المعصية والشرك والكفر.
- أن يكون الوقف على معين، ذلك أن المعين يملك ملكاً ثابتاً، لأن الوقف تمليك فلا يصح على من لا يملك، كالميت مثلاً.
- أن يكون الوقف منجزاً، فلا يصح الوقف المؤقت أو المعلق.

#### ٥- أهمية الوقف<sup>(١)</sup>:

لقد نظمت الشريعة الإسلامية الوقف وفق أحكام محددة يجب الالتزام بها، وهذا يتطلب التعرف على هذه الأحكام باعتبارها الأساس الذي يجب أخذه في الاعتبار عند طرح أي مقترح لإنشاء وإدارة الوقف، ومن جانب آخر فإنه يجذب التعرف على أهمية الوقف والدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم به باعتبار أن ذلك يمثل مبرراً أساسياً لإعادة إحياء الوقف.

ويقف وراء أهمية الوقف دوافع دينية وإنجازات حضارية ساهمت في ازدهار الدولة الإسلامية ومازال هذا الدور مطلوباً من الوقف في الوقت الراهن، وذلك لتعدد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على الإنفاق في سبيل الله بوجه عام، وحددت الشريعة عدة صور لهذا الإنفاق منها الزكاة والصدقات التطوعية بشكل عام ومنها الصدقات الجارية والتي عمادها الوقف، ومن حكمة الله عز وجل أنه جعل الصدقات الجارية امتداداً لعمل الإنسان الخيري وزيادة حسناته بعد وفاته وانقطاع عمله، وإلى جانب ذلك فإن الرسول صلى الله عليه وسلم في سنته الشريفة وتعليمه للمسلمين قام بأول وقف

(١) محمد كمال الدين إمام، الوصية والوقف في الإسلام مقاصد وقواعد، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، ١٩٩٩، ص: ١٩٢-١٩٣.

في الإسلام وتبعه في ذلك الصحابة<sup>(١)</sup>.

وإذا كان المسلم حريصاً على طاعة الله ورسوله ويرجو الثواب في الدنيا والآخرة، فإن الله سبحانه فتح أمامه أبواب الخير العديدة ومنها الوقف، إضافة إلى أن الوقف في الإسلام من أهم المؤسسات التي كان لها دور فعال في الحضارة الإسلامية لكافة جوانبها الدينية والاقتصادية والاجتماعية من تكافل اجتماعي وحراسة الدين، إذ لعب الوقف دوراً مهماً في مواجهة الفقر من خلال توفير دخول للفقراء مع تحقيق الرعاية الصحية لهم، كما تعتبر حراسة الدين أحد شطري واجبات الحكومة في الإسلام والشرط الآخر سياسة الدنيا، ومن أهم آليات حراسة الدين بناء المساجد وعمارتها لإقامة الصلوات التي تعتبر عماد الدين، وكان الوقف وما يزال المصدر الرئيسي لتوفير التمويل اللازم لذلك، هذا إلى جانب أن وقف الكتب وإقامة المكتبات وإقامة حلقات التعليم في المساجد تعمل في مجال حراسة الدين كما تعمل في مجال التنمية البشرية.

كما تتجلى أهمية الوقف في دوره المؤكد لاستقلالية المؤسسات العلمية، وما تمنحه مؤسسة الوقف من فعالية في إعادة توزيع العلم على الجميع، فهناك وقفيات خصصها أصحابها لطلاب العلم وأخرى للفقهاء، وثالثة للمؤسسات التعليمية ورابعة لتعليم البنات، بالإضافة إلى هذا فإنه يوجد عدد من الفوائد والمنافع منها<sup>(٢)</sup>:

حفظ ثروة البلاد وبقاء أعيان هذه الثروة دون أن يلحقها بيع ولا رهن.

صون البيوت العريقة من الاندثار وحفظ الأسر الكريمة من الضياع.

بقاء الأعيان الموقوفة سليمة متجددة على مر الأعوام ومن ذلك ما فيه من عمارة البلاد واستتجار العمران فيها.

(١) د. محمد عبد الحليم، د. الفنجري دور الوقف في الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية:

من الموقع: <http://www.muslimworldleague.org/paper/1779/articles/page11.htm> أطلع

عليه يوم ٢٠/٠٥/٢٠٠٨

(٢) محمد كمال الدين إمام، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٥.

قد يخرج من أبناء الواقف من يكون مبذرا سفيها فإذا وجد أمامه هذا السد المنبع لطف في طباعه وخفف من تبذيره وضيق من سوء تصرفه.

رجوع الوقف على الأولاد في المال إلى وقف خيري، مما يزيد في موارد البلاد الإسلامية فلولا الأوقاف الأهلية التي مآلها إلى الخير لما كانت موارد الأوقاف الخيرية بهذه الضخامة.

و باعتبار أن الوقف نظام إسلامي فليس من أهدافه إعادة توزيع التركة على النحو الذي يخل بأحكام الميراث وقواعده. والذي يدرس تاريخ الأزهر جامعا وجامعة يشعر بأن نظام الوقف هو الذي دفع الأزهر إلى الأمام، وحفظ له وجوده التاريخي باعتباره أهم منارة في التاريخ الإسلامي.

### ثانيا- تقسيمات الوقف:

الوقف ليس على درجة واحدة كما أن أحكامه عند الفقهاء وفي التشريعات تختلف باختلاف أنواعه وفي ما يلي تقسيمات الوقف<sup>(١)</sup>:

#### ١- أقسام الوقف باعتبار الموقوف عليهم:

ينقسم الوقف باعتبار الموقوف عليهم إلى عدة أقسام هي:

- أ- الوقف الخيري: هو ما كان على أبواب الخير ومجالاته كالمساجد وحلقات تحفيظ القرآن الكريم وعلى كفالة الدعاة وعلى طباعة الكتب الإسلامية وما أشبهها<sup>(٢)</sup>.
- ب- الوقف الذري أو الأهلي: أما الوقف الذري أو الأهلي: فهو ما كان خيره وريعه ونتاجه على الذرية كالأولاد والأحفاد وغيرهم من الأهل والأقارب<sup>(٣)</sup>.

(١) نفس المرجع السابق، ص ٢٣٣-٢٣٨.

(٢) سيد سابق، فقه السنة، ٥١٥/٣.

(٣) أحمد إبراهيم بك: أحكام الوقف والمواثيق، ١٤، ١٥، والدكتور ربيع الروبي: الملكية العامة في صدر الإسلام/٥٧، ٥٨، الوقف في الشريعة الإسلامية/٢٣ (مطبوع بدون اسم مؤلف)، وعبد الله علوان: التكافل الاجتماعي في الإسلام/٥٦.

- ج- الوقف العام: ويقصد به الوقف على الجهات العامة كالمساجد والمقابر.
- د - الوقف الخاص: ويقصد به الوقف على الأشخاص كالوقف على الذرية.
- هـ- الوقف المعين: وهو ما يعين فيه الواقف الموقوف عليهم سواء كان واحداً أو اثنين أو جمعا.
- و- الوقف غير المعين: وهو الوقف على الجهات أو العناوين الكلية كالوقف على العلماء والفقراء والمساجد والمدارس.

## ٢- أقسام الوقف باعتبار دوامه:

- ينقسم الوقف باعتبار دوامه إلى نوعين هما<sup>(١)</sup>:
- أ- الوقف المؤبد: هو الذي يخرج عن التداول إلى الأبد، وأجمع جمهور الفقهاء على أن الوقف لا يكون إلا مؤبداً، فلا يصح الوقف عندهم بالتوقيف إلى مدة، أما التشريعات فقد أجازت تأييد الوقف أو توقيته، ففي ليبيا مثلاً لا يكون وقف المسجد عليه إلا مؤبداً، أما الوقف على جهات البر الأخرى وعلى المستحقين فيجوز أن يكون مؤبداً أو مؤقتاً، وفي مصر كذلك وقف المسجد لا يصح إلا مؤبداً، أما الوقف على الخيرات فإنه يكون مؤقتاً ومؤبداً.
- ب- الوقف المؤقت: وهو الذي ينص الواقف أو يلزم فيه بمدة معينة ينتهي بعدها الوقف ويعود كما كان حراً في التداول والملك.

## ٣- أقسام الوقف باعتبار محله:

- محله الوقف هو المال الموجود المقوم، وقد يكون عقاراً أو منقولاً وينقسم الوقف على هذا الأساس إلى نوعين هما<sup>(٢)</sup>:

(١) عبد الستار أبو غدة وحسين حسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس الحاسبية للوقف، الأمانة العامة للوقف، الكويت، دون تاريخ، ص ١٦٥.

(٢) حسن عبد الله الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ١٩٨٩، ص ١١٥-١١٦.

- أ- الوقف العقاري: العقار هو ملك ثابت له أصل كالدار والضيعة، وجواز وقف العقار محل اتفاق بين الفقهاء وسندهم في ذلك الأوقاف العقارية للصحابة ومثال ذلك أرض عمر بن الخطاب بخيبر والتي حبسها بتوجيه الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.
- ب- وقف المنقول: المنقول هو المال الذي يمكن نقله دون أن يتحول، وقد اتفق جمهور الفقهاء على جواز وقف المنقول: الثياب، الأثاث، الأسلحة والمركبات وغير ذلك سواء كان الموقوف مستقلاً بذاته أو عقاراً بالتخصيص.

#### ٤- أقسام الوقف باعتبار مشروعيته:

- الوقف باعتباره تصرفاً شرعياً له شروط من الواقف والموقوف عليه ومحل الوقف، ولا يصح الوقف إلا بوجودها وعلى هذا الأساس ينقسم الوقف إلى نوعين هما<sup>(٢)</sup>:
- أ- الوقف الصحيح: هو الذي اكتملت شروط صحته صيغة وواقفاً ومحلاً وموقوفاً عليه ومثال ذلك العقارات الموقوفة وفقاً للأحكام الشرعية.
- ب- الوقف غير الصحيح: وهو الذي جاء غير موافق لأحكام الشريعة الإسلامية ومن الأوقاف غير الصحيحة الأراضي المفروزة من الأراضي الأميرية التي أوقفها السلاطين بأنفسهم أو أوقفها غيرهم بإذن منهم، لأن هذه الأراضي مملوكة للدولة، فوقفها من السلاطين غير صحيح لأن من شروط الوقف أن يكون الواقف مالكا للمال الموقوف عند إنشاء الوقف.

#### ٥- أقسام الوقف باعتبار الرجوع فيه:

- الأصل أن الوقف لا يجوز نقضه أو الرجوع فيه متى تم صحيحاً ولكن بعض الفقهاء قالوا بعدم لزوم الوقف وينقسم هنا الوقف إلى نوعين كذلك<sup>(٣)</sup>:

(١) صحيح مسلم، بشرح الإمام محي الدين النووي، باب الوقف، (الحديث ٤٢٠٠)، الجزء ١١، ص ٨٨.

(٢) حسن عبد الله الأمين، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٣) محمد فؤاد عبد الباقي، اللؤلؤ والمرجان، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٣٨.

- أ - الوقف اللازم: وهو الذي لا يجوز الرجوع عنه، ووقف المسجد متى تم صحيحا أصبح لازما باتفاق الفقهاء.
- ب- الوقف غير اللازم: وهو الذي يستطيع الواقف الرجوع عنه في حياته، ويرى أبو حنيفة أن الوقف جائز غير لازم لأنه أشبه بالإعارة عنده وهي من عقود التبرعات غير اللازمة.

## المحور الثاني

### الدور الاجتماعي للوقف.

يعد الوقف أحد الأنظمة المالية الإسلامية المتعددة التي تهدف إلى تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فقد شملت آثاره جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والدينية والثقافية والاقتصادية، حيث أسهم نظام الوقف في تاريخ الحضارة الإسلامية، واكتسب أهمية خاصة لما لعبه من دور بارز وفعال في استمرار العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والعلمية في المجتمع الإسلامي.

وللوقف تجربة كبيرة في هذا المجال يجب العمل على تحديثها وتحديد أساليبها وتنظيمها، ويمكن للوقف أن يلعب دوراً رائداً فيه، حيث يتسع نطاق التكافل ليشمل الإنفاق على الجوانب التالية<sup>(١)</sup>:

- يستطيع الوقف أن يقدم دعماً كبيراً للبرامج والنظم التي تهتم بشريحة من يعيش تحت خط الفقر وإغاثة المنكوبين في الكوارث والحروب، حيث يلاحظ أن برامج الإغاثة تلقى إقبالا واسعا من المتبرعين.
- يبقى الوقف الذري والتكافل الأسري بين الأقارب من أنجح أنواع الضمان الاجتماعي.
- يمكن النظر إلى عملية تخصيص ريع الوقف على مستوى التحليل الكلي على أنها عبارة (عملية تخصيص اجتماعي) لقسم من أصول الدخل والثروة التي يمتلكها أعضاء المجتمع ملكية خاصة على مجموعة من المصالح والخدمات والمرافق الخاصة والعامة، والمنخرطة داخل المجال الاجتماعي لدعم الكيان العام للمجتمع وزيادة قوة التضامن الاجتماعي، ذلك أن من أهداف الوقف أن يظل الكيان الاجتماعي متماسكا.
- ويلعب الوقف دوراً في مكافحة فقر الدخل والذي ينصرف إلى «عدم كفاية

(١) عبد المحسن محمد العثمان وآخرون، رؤية إستراتيجية للنهوض بالدور التنموي للوقف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٩٩٦، ص ١٦ - ١٧.



الموارد الذاتية لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً<sup>(١)</sup>، وهذه هي المهمة الأساسية للوقف على الفقراء والمساكين لتوفير مصدر دخل ثابت مستمر لهم، ويمكن القول أن الوقف على مدار التاريخ الإسلامي مازال يؤدي هذا الدور بنجاح، وكذلك مكافحة فقر القدرة، والذي ينصرف إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها، ذلك أن الدولة بما تقدمه من خدمات عامة وخاصة بالتنمية البشرية والحضارية من خلال مرافق التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية توفر هذه الخدمات مجاناً للفقراء، والذين تعجز مواردهم الذاتية عن شرائها بأسعار السوق، وفي نفس الوقت فإن حصولهم على هذه الخدمات يعمل على تمكينهم من الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع، ولكن في كثير من الأحيان لا تكفي موارد الدولة العامة لإقامة وتشغيل هذه المرافق بشكل يمكن جميع أفراد المجتمع من الاستفادة بها، خاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة، وهنا يأتي دور الوقف الذي يمثل مشاركة شعبية في التنمية بإقامة وتشغيل هذه المرافق لخدمة المناطق المحرومة، ويمكن القول بدون مبالغة أن الوقف قام بهذا الدور كاملاً في تاريخ الدولة الإسلامية في إنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور، ومصادر المياه الصالحة للشرب، وغيرها من مؤسسات التنمية الاجتماعية والحضارية، وظهر للوقف قديماً دوراً في النشاط الزراعي بوقف الأراضي الزراعية واستغلالها لحساب مستحقي الوقف.

ومما يبرز أهمية الوقف أن بعض الدول غير الإسلامية والمتقدمة منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ينتشر الوقف بها رغم أنه ليس وراء ذلك دافع ديني إسلامي، ورغم كثرة المبتكرات لديهم من أساليب تمويل الخدمات الاجتماعية إلا أنهم أخذوا صيغة الوقف كما جاء بها الإسلام وطبقوها في مجالات عديدة مثل المستشفيات والجامعات، ومواجهة الكوارث وتقديم الإعانات للفقراء، كل ذلك يؤكد أن مؤسسة الوقف ليست

(١) د. محمد عبد الحليم، د. الفنجري دور الوقف في الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية:

من الموقع: <http://www.muslimworldleague.org/paper/1779/articles/page11.htm> أطلع

عليه يوم ٢٠٠٨/٠٥/٢٠

عملا تراثيا من الماضي ولم يعد له حاجة في الوقت الحاضر، بل على العكس أن هذا الدور مطلوب بشدة الآن وله ما يبرره ويجب العمل على إحيائه بكل السبل<sup>(١)</sup>.

### أولاً- أهمية الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي:

إن الوقف يدخل ضمن إطار الصدقات الجارية التي حث عليها الإسلام لتوفير مصدر ثابت ومستمر لتمويل الحاجات العامة ورعاية الطبقات الفقيرة، وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية المختلفة، ولقد قام الوقف بدور بارز في عصر ازدهار الدول الإسلامية وما زال حتى الآن يعمل على ذلك، فباعتبار الوقف يعمل في مجال التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية، اجتماعية، بيئية فإنه أحد أدوات تحقيق التكافل الاجتماعي ومواجهة الفقر بما فيها فقر الدخل وفقر القدرة.

أما التكافل الاجتماعي فيعني به اشتراك أفراد المجتمع في المحافظة على المصالح العامة والخاصة، ودفع المفساد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد أنه إلى جانب الحقوق التي له عليه واجبات الآخرين، خصوصا أولئك الذين ليس باستطاعتهم تحقيق حاجاتهم الخاصة<sup>(٢)</sup>، ولا يقتصر التكافل الاجتماعي في الإسلام على النفع المادي بل يتجاوزه إلى جميع حاجات المجتمع أفرادا وجماعات، مادية كانت أو معنوية، فهي بذلك تتضمن جميع الحقوق الأساسية لجميع أفراد المجتمع.

يشمل التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية أفراد المجتمع جميعا على اختلاف دياناتهم واعتقاداتهم، لقوله عز وجل ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُوا كُفْرَهُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ تُخْرُجُوهُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ، ويعد الوقف وسيلة من وسائل التكافل بين أفراد المجتمع الإسلامي.

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) محمد أبو زهرة، مرجع سابق، ص ٨.

(٣) سورة الممتحنة، الآية ٨.

## ١- الوقف ومكافحة فقر الدخل:

إن المهمة الأساسية للوقف على الفقراء والمساكين هو تأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا وتوفير مصدر دخل ثابت ومستمر لهم، ويمكن القول أن الوقف على مدار التاريخ الإسلامي مازال يؤدي هذا الدور بنجاح عن طريق ما يوفره من دخل لمن لا يمكنهم الحصول على دخل بأنفسهم لعجزهم، وما يوفره من خدمات عامة مجانا مثل: الصحة والتعليم لمن تعجز مواردهم من الحصول عليها، وبالتالي تمكنهم من القدرة على المشاركة في التنمية.

إن عدم كفاية الموارد الذاتية للعديد من الدول الإسلامية جعلها تلجأ لاستخدام موارد تمويل أخرى لمعالجة المشاكل الاجتماعية، وهنا برزت أهمية الوقف حيث أن بعض الدول غير الإسلامية والمتقدمة منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا استخدمت صور ونماذج مشابهة إلى حد كبير بالوقف ومؤسساته الخيرية، ويتجلى ذلك في ما استحدثته هاتين الدولتين من أنظمة للرعاية الاجتماعية والصحية<sup>(١)</sup>.

حيث أصبح الوقف ينتشر بها رغم أنه ليس وراء ذلك دافع ديني إسلامي، ورغم كثرة المبتكرات لديهم من أساليب تمويل الخدمات الاجتماعية، إلا أنهم اخذوا صيغة الوقف كما جاء بها الإسلام وطبقوها في مجالات عديدة مثل المستشفيات والجامعات، ومواجهة التلوث وتقديم الإعانات للفقراء، وكل ذلك يؤكد لنا إن مؤسسة الوقف ليست عاملا تراثيا من الماضي ولم يعد له الحاجة في الوقت الحاضر بل على العكس إن هذا الدور مطلوب بشدة الآن وله ما يبرره ويجب العمل على إجباره لكل السبل.

## ٢- الوسائل المنوطة بالدولة لتحقيق التكافل بالوقف:

هناك جملة من الوسائل تمكن الدولة من تحقيق التكافل الاجتماعي بالوقف نذكر

(١) د. محمد عبد الحليم، د. الفنجري دور الوقف في الدول الإسلامية ضرورة اقتصادية واجتماعية:

من الموقع: <http://www.muslimworldleague.org/paper/1779/articles/page11.htm> أطلع

عليه يوم ٢٠/٠٥/٢٠٠٨

منها<sup>(١)</sup>:

- تأمين موارد المال العام: وذلك باستثمار الموارد الطبيعية للمجتمع بما تشمل عليه من غابات ومراعي ومعادن وكنوز وذلك من أجل تحقيق أقصى حد للرفاهية الاجتماعية الشاملة لأفراد المجتمع جميعاً.
  - إيجاد فرص عمل للقادرين عليه: وذلك بالبحث عن أفضل الحلول لمواجهة مشكلة البطالة، عن طريق القيام بالمشروعات الاقتصادية المكثفة لعنصر العمل وخصوصاً مشروعات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية في منح فرص العمل للفئات الفقيرة.
  - تنظيم وسائل التكافل الفردي: فالدولة مسؤولة عن تنظيم الوسائل الفردية للتكافل وخصوصاً الزكاة والوقف، وذلك بإقامة المؤسسات وتصميم السياسات اللازمة لتحقيق أهدافها، المتمثلة في القضاء على الفقر، وتقريب الهوة الاجتماعية بين الموسرين والمحرومين وإيجاد الضمانات اللازمة لتحقيق ذلك.
- على هذا الأساس يمكن اعتبار أن مشروعات الوقف من حيث هي تمثل إضافة إلى الثروة القومية لما تشكله هذه المشروعات من تشغيل العاطلين وبالتالي مواجهة البطالة، هذا إلى جانب ما يحققه الوقف من التكافل الاجتماعي الذي يعمل على التماسك والترابط بين أفراد المجتمع وهو ما يعود بالخير على الجميع، ويساهم في علاج الكثير من المشكلات التي أفرزتها النظم الاقتصادية الوضعية في الوقت الراهن، مما يؤكد ضرورة ومدى الحاجة إلى الوقف.

كما حقق الوقف انجازات باهرة على مر التاريخ الإسلامي ومازالت أثاره شاهدة على هذا النجاح، حيث قام بدور كبير في تلبية الحاجات العامة في جميع صورها<sup>(٢)</sup>:  
دينية: بإنشاء المساجد وتعميرها، إنشاء مراكز لتحفيظ القرآن، مراكز للدعوة، القيام بالجولات الدعوية، توفير أشربة ومواقع انترنت، إقامة محطات إذاعية وتلفزيونية

(١) المراسي السيد حجازي دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية، مجلة مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر مصر العدد ٢٥/٢٠٠٥ ص: ٤٠.

(٢) أشرف محمد دواية مرجع سبق ص: ٤٤.

للتعريف بالإسلام ونشر تعاليمه السمحة.

علمية: بإنشاء مدارس، مراكز محو الأمية، جامعات، مكاتب، مراكز الكفالة، مراكز التكوين والتدريب.

صحية: بإنشاء مستشفيات لمعالجة الأمراض وفي مقدمتها أمراض العصر (السرطان والأمراض النفسية)، إنشاء الصيدليات ومراكز الإسعاف.... الخ.

اجتماعية: رعاية الفقراء والمحتاجين، إنشاء دور لرعاية الطفولة، الأرملة، المسنين، أبناء السبيل، مراكز لتشغيل العاطلين وتأهيل المساجين.

### ٣- الوقف ودوره في دعم الرعاية الصحية:

لقد ساهم الوقف إسهاما واسعا في تقديم الخدمات العامة للإنسان في مختلف جوانب الحياة، فعلاوة على توفير الرعاية الصحية بوقف المستشفيات والإنفاق على تعليم الطب وتعلمه، لم يقف الأمر على تقديم العلاج وتشخيص المرض، بل تعداه إلى الاهتمام بذوي العاهات الخاصة (المعوقين) والأمراض المزمنة، ويستطيع الوقف الإسلامي أن يكون رافدا كبيرا للخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة.

ومن المجالات التي يمكن أن يساهم بها الوقف في مجال الخدمات الصحية حسب إمكانيات الواقفين، والتي من شأنها أن تخفف أعباء مالية كبيرة على ميزانية الدولة، وتحل كثيرا من المشاكل القائمة في مجال الرعاية الصحية ما يلي<sup>(١)</sup>:

- وقف المستشفيات والمستوصفات سواء العامة منها أو المتخصصة، إما بتقديم المنشآت أو الأراضي الخاصة بها أو عمارتها أو تجهيزها، ثم تتولى الحكومة تشغيلها وصيانتها كما هو الحال في وقف كثير من المساجد.
- الوقف على تشغيل وصيانة تلك المؤسسات سواء الموقوفة أو الحكومية، وذلك بتخصيص بعض العقارات أو المزارع أو المشروعات الاستثمارية للصرف على تلك

(١) صالح بن سعد الأنصاري، الوقف الإسلامي كمورد للخدمات الصحية، مجلة صحة الخليج، العدد ٣٨ محرم ١٤٢٠هـ ص ٣١-٣٢.

المؤسسات الصحية، من مستشفيات ومستوصفات ومراكز علاجية ووقائية عامة أو متخصصة.

- وقف الأجهزة الطبية التي تحتاجها المستشفيات والمراكز الصحية مثل جهاز غسيل الكلى وأجهزة الأشعة المتطورة وغيرها، مما قد لا يتوفر في كثير من المستشفيات رغم الحاجة المتزايدة إليها، وكذا وقف سيارات الإسعاف وغيرها من الوسائل المساعدة التي تحتاجها المستشفيات والمراكز الطبية.
- الوقف على الأدوية حيث يمكن تخصيص بعض الأوقاف لتوفير الأدوية وخاصة أدوية الأمراض المزمنة والتي يحتاجها المريض فترات طويلة أو مدى الحياة، مثل أدوية الضغط والسكر والقلب وغيرها.
- الوقف على كليات الطب والمعاهد الصحية، سواء وقف المنشآت أو تخصيص بعض الأوقاف للصرف على تلك الكليات والمعاهد ودعمها، وتوفير احتياجات طلابها وأساتذتها من الكتب والأجهزة وغير ذلك.
- الوقف على مراكز البحوث وهيئات البحث العلمي وتخصيص أوقاف للصرف على المنح الدراسية في مجال الطب والصيدلة والتمريض.

#### ٤- دور الوقف في مواجهة البطالة:

تعتبر البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد السواء، وخطورتها لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في أعداد العاطلين، إنما مكنم الخطورة في النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تفرزها البطالة.

ومن الجوانب الاجتماعية التي عني بها الوقف معالجة ظاهرة البطالة، حيث أصبحت تمثل مشكلة حادة تعاني منها كل أسرة مسلمة تقريبا، ويتوقع لها الزيادة في ظل التحولات الاقتصادية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، ويمكن للوقف المساهمة في علاج هذه المشكلة عن

طريق بعض الأساليب من بينها<sup>(١)</sup>:

#### ١-٤ توفير فرص العمل وتخفيف أزمة البطالة:

لقد لعبت مؤسسة الوقف تاريخيا دورا مهما في تعليم أفراد المجتمع، وتنمية مهاراتهم وزيادة قدراتهم، وتوفير فرص العمل، ومؤسسة الوقف اليوم يمكن أن تؤدي دورا في توفير فرص العمل وذلك على صعيدين:

#### ١-١-٤ التعليم والتدريب والتأهيل (مراكز التدريب والتأهيل الوقفية).

التدريب هو كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة كل من المهارة والمعرفة عند العاملين، أما التعليم فيعني بزيادة المعلومات العامة مستوى الفهم للبيئة كلها التي يتلقى المتعلم تعليمه منها، وللتدريب الفعال مزايا متعددة منها:

أ- النهوض بالإنتاج كما ونوعا.

ب- تخفيف عدد الحوادث، والتي يكون سببها عدم كفاءة الأفراد أنفسهم.

ج- تخفيف الأعباء عن المشرفين، فالعامل غير المدرب يشكل مصدر قلق وإزعاج مستمر بالنسبة للمشرف المباشر.

د- ازدياد المرونة والاستقرار في أعمال المشروع، فالاستقرار يقصد به قدرة المشروع على فقدان أفراداه المهمين، ومع ذلك يستمر في ممارسة نشاطه بكفاءة تامة، أما المرونة فهي قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات قصيرة الأجل التي تحدث في كمية العمل الواجب إنجازها.

هـ- رفع الروح المعنوية لدى العاملين.

فعلى صعيد التعليم والتدريب والتأهيل، فإن الأوقاف مهيأة لأن تؤسس مراكز تدريب تطور من مهارات أفراد المجتمع وتؤهلهم لشغل المهن المطلوبة وذلك بحسب ظروف كل مجتمع، خاصة إذا علمنا أنه رغم وجود فرص عمل في كثير من المجالات المهنية الأساسية، إلا أن البطالة تتركز في خريجي الجامعات، ممن لم يكتسبوا مهارات وحرفا

(١) محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص: ١٨-١٩.

تعينهم في إيجاد مصدر رزق، ويعتمدون على الحكومات في توظيفهم واستيعابهم، رغم عدم الحاجة إليهم.

فالوقوف على مراكز التأهيل والتدريب برفع مستوى مهارة العمال العاديين الذين يقل عليهم الطلب في سوق العمل المحلي والدولي، ويؤهلهم بالتالي للانضمام إلى فئات العمالة الفنية التي يتزايد الطلب عليها.

ولقد قامت مؤسسات وقفية بإنشاء مراكز تدريب مهنية ووفرت لها كل المتطلبات الفنية والمادية، واستطاعت هذه المراكز تدريب الكثير من الأفراد الذين تحولوا من عاطلين إلى قوة منتجة مؤثرة.

ومن التجارب الناجحة في هذا المجال، (جمعية اقرأ الخيرية) التي أنشأت سنة ١٩٨٣ بوقف مقداره (مليار وثلاثمائة ألف ريال سعودي)، والتي تركز نشاطها في مجال التعليم والتدريب المهني، حيث أقامت أربع مراكز تدريب مهنية في كل من سيريلاونكا، وموريطانيا، والنيجر والسودان بتكلفة تزيد عن (سنة ملايين دولار أمريكي)<sup>(١)</sup>.

والوقف من حيث احتياج الأموال الموقوفة إلى أعمال الصيانة والإشراف والإدارة والرقابة، فضلاً عن أعمال الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بها، يمكن أن يستوعب أعداداً من الأيدي العاملة ويسهم بالتالي في الحد من ظاهرة البطالة ولو جزئياً.

#### ٤-١-٢ وقف المضاربة ودوره في توفير فرص العمل:

تعرف المضاربة بأنها دفع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه، وهي صيغة من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج بين عنصري الإنتاج (المال والعمل) لإقامة مشروعات اقتصادية يمولها صاحب المال ويديرها المضارب على أن يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما الخسارة فيتحملها الممول، إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة.

(١) صالح عبد الله كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٣، ص ٥٠.



وهي أداة تتمتع بفاعلية كبيرة في تعبئة الموجودات النقدية وإدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي، ثم تحويلها إلى عمل منتج عن طريق عمل مشترك أو مؤسسة. وباعتماد صيغة المضاربة يمكن أن ينشأ وقف يمول من أموال نقدية يوقفها أفراد أو هيئات، بحيث تستغل هذه الأرصدة النقدية في عمليات مضاربة وفق قواعد وأسس محددة، حيث يتم صرف الأرباح الخاصة برب المال (الواقف) في نواح متعددة، منها زيادة رأسمال المضاربة، أو شراء آلات ومعدات، وتأجيرها للقادرين على العمل، ويمكن استغلال وقف المضاربة في عدة نواح، منها:

أ- تمويل ذوي الأفكار وأصحاب الخبرات والتخصصات، حتى يتحولوا إلى أصحاب الأعمال الذين يوجدون أعمالا لغيرهم عندما تتوسع أنشطتهم.

ب- تمويل الحرفيين بتوفير المعدات ورأس المال التشغيلي، وبالتالي يمكن دعم وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة التي سوف تستوعب جانبا مهما من العاطلين عن العمل.

ج- دعم الأسر المنتجة، للصناعات الغذائية المنزلية كالمربيات ومجالات تربية الدواجن، وتوفير البيض ونحو ذلك مما يولد دخولا للأسر ويوفر بعض السلع الغذائية على مستوى الأحياء والمدن.

د- استغلال الأراضي الوقفية الصالحة للزراعة واستصلاحها واستغلالها.

٤-٢ إيجاد مناخ مناسب لمكافحة البطالة:

إن الوقف مدعو للمساهمة في علاج مشكلة البطالة من خلال<sup>(١)</sup>:

- المساعدة في البرامج والأنشطة التي تعين العاطلين في الحصول على الوظائف.
- المساعدة في أنشطة إعادة تأهيل العاطلين عن العمل في تخصصات أخرى أكثر طلبا في سوق العمل، أو تأهيلهم ليتحولوا إلى الإنتاج الحرفي والصناعات الصغيرة.

(١) كمال منصوري، استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة لوضعية الأوقاف في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: ١١٣.

- المساعدة في النظم التي تقدم إعانات مالية للعاطلين عن العمل لحين حصولهم عليه.
- استثمار الموارد الوقفية بصيغة تجمع بين تحقيق الربح الاقتصادي وتعظيم الفائدة المجتمعية من خلال تبني بعض المشاريع المستقطبة للعمالة الكثيفة كقطاع البناء وصيانة العقارات والمباني، وهي في ذات الوقت صناعات عالية الإدرار للدخل... في الوقت الذي تنشئ فيه طلبا واسعا على العمالة يعين في مواجهة البطالة.

#### ٣-٤ وقف المضاربة (صندوق وقف المضاربة) ودوره في تحقيق التكافل الاجتماعي:

هناك اختلاف بين الفقهاء في جواز وقف النقود فمنهم من أجازها ومنهم من منع<sup>(١)</sup>، ومدار خلافهم هو إمكان استعمالها دون استهلاك عينها أم لا، فمنهم من أجاز وقفها لاتخاذها زينة قياسا على جواز تأجيرها لهذا الغرض على خلاف في ذلك... ومنهم من أجاز وقفها للإقراض، ومنهم من قال بوقفها لاستثمارها في المضاربة، وقد ثبت أن وقف الدراهم والنقود يجوز عند ابن شهاب الزهري والبخاري<sup>(٢)</sup>، وتلحق بالنقود الأسهم والسندات.

وتتعاظم أهمية وقف النقود حاليا إذا استعرضنا خصائص الأوقاف القائمة، حيث نجد أن معظمها عبارة عن عقارات وأراضي، بينما تتطلب عملية الاستثمار أموالا سائلة وعمالة ومواد أولية، علما أنه يصعب من الناحية الفقهية تسهيل تلك الأوقاف، الأمر الذي يتطلب إيجاد مصادر نقدية تكمل هذا النقص.

وعليه، فإن واقعنا المعاصر يتطلب منا التوسع في مسألة وقف النقود، وحتى تتحقق حكمة الوقف بالإبقاء على الأصل والتصدق من الربح يمكن استغلال النقود وفقا لصيغة المضاربة، حيث يتم تمويل الأفراد والمشروعات مع مراعاة تجنب المخاطرة بأموال الوقف كل ما كان ذلك ممكنا، ويقوم "صندوق وقف المضاربة" بالتعامل مع

(١) منذر القحف، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، دمشق ١٩٩٩، ص ١٣٦.

(٢) أبي السعود محمد بن محمد العمادي الأفندي الحنفي، رسالة في جواز وقف النقود، دار بن حزم، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٣.

كل مضارب فترة مناسبة من الوقت يعود بعدها أصل رأس المال المستخدم ليستخدم من قبل أفراد آخرين، كما يمكن لناظر "صندوق وقف المضاربة" تأجير المعدات والأجهزة للحرفيين والمهنيين ومشاركة الأسر المنتجة، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تبني "صندوق المضاربة" هذا، بأن توقف هي فيه بعض أموالها وتقبل أوقاف الأفراد، وتقوم بما لديها من خبرة وأجهزة للقيام بمهام إدارة صندوق الوقف<sup>(١)</sup>.

##### ٥- الوقف وتشجيع البحث العلمي:

حيث إن تطلعات بعض الدول التي لها نظام أوقاف منتظمة تطمح إلى إدارة بعض القطاعات كالتعليم والصحافة، كما أن العديد من الدول الإسلامية أصبحت اليوم عاجزة عن تغطية جميع القطاعات التي تحتاج إليها الأمة والحاجات العامة أصبحت تفوق طاقاتها، أما القطاع الخاص فلم يعد يساهم في القطاعات الخدمية العامة، مما أدى إلى بروز قطاع الوقف كقطاع وسط يمكن أن يضطلع أو يتكفل بمهام بعض الأنشطة والقطاعات الخدمية كالتعليم الأساسي، الجامعي، والتكوين، قطاع الصحة، والبحث العلمي للحصول الجيد للعلوم والمعارف، وذلك بتوجيه أموال الوقف وعوائده لإنشاء مثل هذه المرافق (الهياكل) داخل المجتمع.

##### ٦- الوقف ودوره في الحفاظ على هوية المجتمع وثقافته:<sup>(٢)</sup>

يمكن تقديم آثار الوقف بصورة تقريبية من محاولة قياس مدى مساهمة الوقف في رفع مستويات الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع الفقراء أو الفئات الاجتماعية التي تحتاج من يد العون لها إما بصورة مؤقتة أو بصورة دائمة، وهكذا يتضح لنا أن الوقف قد ساهم بدور حيوي في توفير العديد من خدمات الرفاهية الاجتماعية من مرافق عامة ودور عبادة ومكتبات ومعاهد وجامعات ومستشفيات وأدوية ومياه صالحة للشرب إضافة إلى رعاية

(١) صالح عبد الله كامل، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) الجيلالي دلالي، الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة الجزائر

أسر المرضى والمسجونين وغيرهم، ويحقق هذا بدوره تكافلا اجتماعيا بصورة مباشرة لأنه يعني تحويل طوعي للأموال من الأغنياء للفقراء والمحتاجين.

لقد ساهمت الأوقاف إسهاما كبيرا في الحفاظ على هوية المجتمع المسلم وحماية ثقافته الإسلامية بما وفرته من مصدر تمويلي عظيم ساهم في ضمان قيام واستمرار وفعالية كل المؤسسات التي جسدت معالم حضارة الإسلام، والوقف باعتباره أسلوب إسلامي بحث فإن مجرد اللجوء إليه أو القيام به يعتبر حفاظ على الهوية الإسلامية رغم أنه سنة اختيارية أي إن الفرد غير مجبر على القيام به، فضلا على أن الوقف كان ولازال سبيلا لحماية الثروات والأموال الإسلامية من ظلم الصادات، أما دعم الثقافة فيتضمن في المقام الأول العمل على طباعة الكتب ونشرها، حيث كان يركز الوقف في القدم على توفير الكتب لكافة المحتاجين لها والمجلات وغيرها من الرسائل العلمية، أما الآن فأصبح يستخدم وسائل الإعلام المعاصرة في نشر الثقافة الإسلامية كاللجوء إلى وسائل الإعلام من تلفاز، وجرائد ومذياع والحرص على تقديم حصص خاصة تهتم بنشر هذه الثقافة.

إذا كان الوقف أدى دورا هاما في بناء الحضارة الإسلامية قديما، فما تزال آثاره قائمة حتى الآن، إلا أن دوره في العصر الحديث تضاعف نتيجة لعدة أسباب أهمها التحديات الراهنة في ظل سيادة اقتصاد السوق وما ترتب عنه من تقلص دور الدولة الاقتصادي الذي ساهم في قصور تحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها من الجوانب الاجتماعية الأخرى.

## ٧- الوقف ودوره في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني:

للقوقف آثار مختلفة في تنمية المجتمع بشرط إشراكه في دائرة التعاملات الأساسية والضرورية في سبيل الوصول إلى تحقيق النهضة المنشودة ويجب أن نعي مدى أهمية الوقف ودوره في حياة مجتمع وذلك يتطلب مجهودات جبارة لإحياء هذا الدور.

ويجب أن نبرز هنا دوره في رفع مستوى التكافل الاجتماعي نظرا للطبيعة الدينية والاجتماعية وما لها من علاقة وطيدة في حياة المجتمع فقد لعب الوقف دورا هاما في دعم مستوى التكافل والتلاحم الاجتماعي ودعمه كذلك لجوانب الرعاية الاجتماعية من خلال العمل على الاستفادة من الأملاك الوقفية، سواء كانت أراضي عقارية أو مباني

سكنية للكفالة الاجتماعية للفئات المحرومة والمعدمة.

إن الوصول بالوقف إلى هذه الغاية يكون له أثر إيجابي بالغ في تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتحقيق نوعا من المساواة بين أفراده، وإن الشعور الحالي لما يمكن أن يساهم به الوقف في دعم تحديث قطاع التربية والتعليم الذي يعد حجر أساس في بناء وتقديم أي مجتمع لا يقتصر على مجرد تشييد المدارس والتفنن في عمارتها، بل يتعداه لما هو أسمى.

## ٨- الدور البيئي للوقف:

إن من حق البيئة الطبيعية بما فيها من زروع وأشجار وثمار جميلة أن نحافظ عليها وأن لا نخرّبها وأن لا نفسدها وأن لا نترك الأرض دون زروع وذلك باستعمال أموال الوقف في عمليات التشجير للحماية من التصحر، كما يمكن استعمال أموال الوقف في صرف القاذورات وهذا كله من أجل الحفاظ على البيئة.

كما أنه في ظل التكنولوجيا القائمة على المصانع التي تزداد خطورتها وفضلاتها السامة من المستحيل المحافظة على البيئة والحد من الآثار الضارة للتلوث البيئي بالجهود الفردية أو حتى الرسمية، ذلك أن مثل هذه الجهود تحتاج إلى تمويل مالي كبير، والدول النامية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة لا تستطيع ذلك نظرا لتعاظم مسؤولياتها وانخفاض دخولها، ولذا فإن الوقف يمكن أن يكون له الدور الرئيسي في هذا المجال من خلال مساهمة ودعم المؤسسات الوقفية التي تنشأ ويكون هدفها المحافظة على البيئة، ومثل هذا سيؤدي إلى أثر مضاعف في الحفاظ على البيئة لأن الأفراد والمؤسسات الداعمة سوف تسعى بنفسها للمحافظة على البيئة حتى تقلل من نسبة ما تدفعه من أموال لهذه المشاريع الوقفية<sup>(١)</sup>.

## ثانيا- المؤسسات الوقفية الخيرية في تاريخ المسلمين:

من أبرز الدلائل على رسوخ معنى الخير، ومشاعر البرّ والرحمة، وعمق جذوره في

(١) محفوظ عزام، فلسفة الإنسان في حقوق الحيوان، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،

مصر، العدد ٢٥، ٢٠٠٥، ص: ٢٧٣-٢٨٠.

تاريخ أمتنا كثرة المؤسسات التي تُعنى بخير الإنسان، والبرّ بالإنسان<sup>(١)</sup>، حيث كانت هذه المؤسسات نوعين: نوعاً تنشئه الدولة وتوقف عليه الأوقاف الواسعة، ونوعاً ينشئه الأفراد من أمراء وأغنياء، ولا نستطيع في مثل هذا الحديث أن نعدد بعض أنواع المؤسسات الخيرية:

- فمن أول المؤسسات الخيرية: المساجد، وكان الناس يتسابقون إلى إقامتها ابتغاء وجه الله، بل كان الملوك يتنافسون في عظمة المساجد التي يؤسسونها، وحسبنا أن نذكر هنا مبلغ ما أنفق الوليد بن عبد الملك من أموال بالغة على بناء الجامع الأموي، مما لا يكاد يصدق الإنسان لكثرة ما أنفق من مال، وما استخدم في إقامته من رجال.
- ومن أهم المؤسسات الخيرية: المدارس والمستشفيات<sup>(٢)</sup>.
- ومن المؤسسات الخيرية: بناء الخانات والفنادق للمسافرين المنقطعين وغيرهم من ذوي الفقر.
- ومنها: التكايا والزوايا، التي ينقطع فيها من شاء لعبادة الله عزّ وجلّ.
- ومنها: بناء بيوت خاصة للفقراء، يسكنها من لا يجد ما يشتري به أو يستأجر داراً.
- ومنها: السقايات، أي تسهيل الماء في الطرقات العامة للناس جميعاً.
- ومنها: المطاعم الشعبية، التي كان يوزع فيها الطعام، ولا يزال عهدنا قريباً بهذا النوع في كل من تكيّة السلطان سليم، وتكيّة الشيخ محيي الدين بدمشق.
- ومنها: بيوت للحجاج في مكة، ينزلونها حين يفدون إلى بيت الله الحرام، وقد كثرت هذه البيوت حتى عمّت أرض مكة كلّها، وأفقي بعض الفقهاء ببطلان إجارة

(١) الشيخ يوسف القرضاوي، الوقف الخيري وأثره في تاريخ المسلمين، من الموقع:

<http://www.badlah.com/page-165.html> أطلع عليه بتاريخ: ٢٠/٥/٢٠٠٨.

(٢) نفس المرجع السابق.

- بيوت مكة في أيام الحج، لأنها كلها موقوفة على الحجاج.
- ومنها: حفر الآبار لسقي الماشية والزروع والمسافرين، فقد كانت كثيرة جداً بين بغداد ومكة، وبين دمشق والمدينة، وبين عواصم المدن الإسلامية ومدنها وقراها، حتى قلَّ أن يتعرَّض المسافرون - في تلك الأيام - لخطر العطش.
- ومن المؤسسات الاجتماعية: ما كانت وقفاً لإصلاح الطرقات والقناطر والجسور.
- ومنها: ما كانت للمقابر يتبرَّع الرجل بالأرض الواسعة لتكون مقبرة عامة.
- ومنها: ما كان لشراء أكفان الموتى الفقراء وتجهيزهم ودفنهم.
- ومنها: المؤسسات الخيرية لإقامة التكافل الاجتماعي، واليتامى ولختانهم ورعايتهم، ومؤسسات للمقعَّدين والعميان والعجز، يعيشون فيها موفوري الكرامة لهم كلُّ ما يحتاجون من سكن وغذاء ولباس وتعليم أيضاً.
- وهناك مؤسسات لتحسين أحوال المساجين، ورفع مستوى تغذيتهم بالغذاء الواجب، لصيانة صحتهم، ومؤسسات لإمداد العميان والمقعَّدين. ممَّن يقودهم ويخدمهم.
- ومؤسسات لتزويج الشباب والفتيان العزَّاب ممَّن تضيق أيديهم أو أيدي أوليائهم عن نفقات الزواج وتقديم المهور... فما أروع هذه العاطفة وما أحوجننا إليها اليوم!
- ومنها: مؤسسات لإمداد الأمهات بالحليب والسكر، وهي أسبق في الوجود من جمعية (نقطة الحليب) عندنا، مع تمحُّضها للخير الخالص لله عزَّ وجلَّ، وقد كان من مَبَرَّات صلاح الدين: أنه جعل في أحد أبواب القلعة - الباقية حتى الآن في دمشق - مِيزَاباً يسيل منه الحليب، ومِيزَاباً آخر يسيل منه الماء المذاب فيه السكر، تأتي الأمهات يومين في كلِّ أسبوع ليأخذن لأطفالهن وأولادهن ما يحتاجون إليه من الحليب والسكر.
- ومن أطرف المؤسسات الخيرية: وقف (الزبادي)، للأولاد الذين يكسرون الزبادي وهم في طريقهم إلى البيت، فيأتون إلى هذه المؤسسة ليأخذوا زبادي جديدة بدلاً من المكسورة، ثم يرجعوا إلى أهليهم وكأنهم لم يصنعوا شيئاً.

- وآخر ما نذكره من هذه المؤسسات: المؤسسات التي أُقيمت لعلاج الحيوانات المريضة، أو لإطعامها، أو لرعايتها حين عجزها، كما هو شأن المرج الأخضر في دمشق الذي يُقام عليه الملعب البلدي الآن، فقد كان وقفًا للخيل والحيوانات العاجزة المُسنّة ترعى فيه حتى تلاقي حتفها).



### المحور الثالث

#### واقع الأوقاف في الجزائر وسبل تفعيلها لتحقيق التكافل الاجتماعي

أولا- وضعية الأوقاف بعد صدور قانون ٩١-١٠ المؤرخ في ٢٧-٠٤-١٩٩١<sup>(١)</sup>:

لم يتم تحديد الإطار القانوني للأمولاك الوقفية بصفة واضحة إلا بموجب قانون التوجيه العقاري، قانون ٩٠-٢٥ المؤرخ في ١٨-١١-١٩٩٠، حيث اعتبرت الأملاك الوقفية صنفا قائما بذاته إلى جانب الملكية الوطنية والملكية الخاصة، وهذا ما تؤكد صراحة بموجب المادة ٢٣ منه التي نصت على ما يلي:

تصنف الأملاك العقارية على اختلاف أنواعها ضمن الأصناف القانونية الآتية:

- الأملاك الوطنية.
- أملاك الخواص أو الأملاك الخاصة.
- الأملاك الوقفية.

وبالرجوع إلى نص المادة ٣١ من نفس القانون عرفت الأملاك الوقفية على أنها: "الأملاك الوقفية هي الأملاك العقارية التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائما تنتفع به جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة سواء أكان هذا التمتع فوريا أو عند وفاة الموصين الوسطاء الذين يعينهم المالك المذكور".

أما فيما يخص بتكوين الأملاك الوقفية وتسييرها أجل ذلك إلى نص خاص، وذلك بموجب نص المادة ٣٢ منه وفعلا قد صدر قانون ٩١-١٠ المؤرخ في ٢٧-٠٤-١٩٩١ المتعلق بالأوقاف الذي وضع الإطار العام لتنظيم الأملاك الوقفية وتسييرها وحفظها وحمايتها، وعلى غير القوانين الأخرى باستثناء قانون الأسرة، تقيد المشرع بأحكام الشريعة

(١) رمول خالد، الإطار القانوني والتنظيمي لأموال الوقف في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،

٢٠٠٤، ص: ٢٣-٢٤.

الإسلامية في الحالات التي لم يتم النص عليها في هذا القانون، وهذا ما أكدته المادة الثانية منه: \* على غرار كل مواد هذا القانون، يرجع إلى احتكام الشريعة الإسلامية في غير المنصوص عليه \*.

كما يلاحظ في هذا القانون أن المشرع الجزائري قد تراجع عن فكرة تأميم الأملاك الوقفية، حيث أكدت المادة ٣٨ منه شروط استرجاع الأملاك الوقفية المؤممة وذلك بنصها: "تسترجع الأملاك الوقفية التي أتمت في إطار أحكام الأمر رقم ٧١-٧٣ المؤرخ في ٨ نوفمبر ١٩٧١ والمتضمن الثورة الزراعية إذا أثبتت بإحدى الطرق الشرعية والقانونية وتؤول إلى الجهة التي أوقفت عليها أساس، وفي حالة انعدام الموقوف عليه الشرعي تؤول إلى السلطة المكلفة بالأوقاف وما فوت منها استحالة استرجاع العين الموقوفة وبتعويضها وفقا للإجراءات المعمول بها مع مراعاة أحكام المادة ٠٢ أعلاه".

وطبقا لنص المادة ٢٦ من قانون ٩١-١٠ المذكور تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم ٩٨-٣٨١ المؤرخ في ٠١-٠٢-١٩٩٨ الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الوقفية وتسيرها وحمايتها وكيفية ذلك وفي الأخير عدل قانون الأوقاف بقانون رقم ٠١-٠٧ المؤرخ في ٢٢-٠٥-٢٠٠١.

وحتى تتمكن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من السيطرة والتحكم في الأملاك الوقفية استعادت الأوقاف الخاصة من قانون الأوقاف وهذا ما جاء به قانون رقم ٠٢-٠١ المؤرخ في ١٤-١٢-٢٠٠٢ يعدل ويتمم ٩١-١٠ المؤرخ في ٢٧-٠٤-١٩٩١.

### ثانيا- اهتمامات الجزائر بنظام الوقف<sup>(١)</sup>:

بالرغم من الدور المتواضع الذي يلعبه الوقف إلى الآن في تقديم الخدمات العمومية التي يحتاجها المجتمع الجزائري كتوفير التمويل الضروري ككفالة طلبة العلم وملاجئ الأيتام، فإن الوقف سيساعد على رفع حمل كبير عن كاهل الدولة والمتمثل في توفير التمويل اللازم لبعض الأنشطة.

(١) الموقع الرسمي لوزارة المجاهدين الجزائرية: [www.m-moudjahidine.dz/histoire/oooliphes/d57-htm](http://www.m-moudjahidine.dz/histoire/oooliphes/d57-htm)، أطلع عليه يوم ٢٠/٠٥/٢٠٠٨،

هناك جوانب القصور في الاهتمام بالوقف تعود لاعتبارات تاريخية وأخرى اجتماعية إلى حد ما، فاسترجاع بعض الأوقاف من شأنه إثارة بعض المشاكل الاجتماعية وربما السياسية، إذ أن بعض الأملاك الوقفية والتي أصبحت في الوقت الحالي أملاكاً خاصة أصبح من الصعب استرجاعها.

و لعل أهم مؤشر على اهتمام الجزائر بهذا الجانب المهم في النظام الإسلامي هو وجود وزارة خاصة بالشؤون الدينية والأوقاف بالإضافة إلى مؤسسات أخرى هي:

- شهدت الجزائر أول حلقاتها بإصدار قانون الوقف عام ١٩٩١.
- تنظيم ندوات علمية خاصة بالوقف: ومن أمثلتها تلك التي تطبقها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.

### ثالثاً- استغلال واستثمار وتنمية الأملاك الوقفية:

نظراً للطبيعة الخاصة للأملاك الوقفية باعتبارها من الأملاك المصونة لا يجوز التعدي عليها أو العبث بها، لقد حدد المشرع الجزائري تطبيقاً لنص المادة ٢٦ من قانون الأوقاف ٩١-١٠ المؤرخ في ٢٧ أبريل ١٩٩١ طرقاً خاصة لاستغلال واستثمار وتنمية الأملاك الوقفية، وهي امتداد لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعرفها الجزائر حالياً على جميع الأصعدة، وفي هذا الإطار أصدر المشرع الجزائري القانون رقم ٠١-٠٧ المؤرخ في ٢٢ مارس ٢٠٠١ المعدل والمتمم للقانون رقم ٩١-١٠ المتعلق بالأوقاف والذي فتح الباب على مصراعيه أمام عمليات استغلال واستثمار وتنمية الأملاك الوقفية، وذلك إما على المستوى الداخلي وبتمويل ذاتي من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين، أو بواسطة تمويل وطني في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للجزائر<sup>(١)</sup> المخصصة لاستغلال العقار بمفهومه الواسع استغلالاً عقلانياً ليساهم في تمويل خزانة الدولة واقتصادها من جهة ورصيده كأداة فعالة

(١) تنص المادة ٢٦ مكرر من القانون ٠٧-٠١ المؤرخ في ٢٢ مارس ٢٠٠١ المعدل والمتمم للقانون ٩١-١٠ المتعلق بالأوقاف فيما يلي:

"يمكن أن تشغل وتستثمر وتنمي الأملاك الوقفية بتمويل ذاتي أو بتمويل وطني أو خارجي مع مراعاة القوانين والتنظيمات المعمول بها"

للقضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية من جهة أخرى أهمها قضية السكن. ويمكن تنمية هذا النوع من الأملاك الوقفية العامة عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة، وذلك باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة والتي هي على النحو التالي:

- ١- القرض الحسن: وهذا النوع من الصيغ تلجأ إليه السلطة المكلفة بالأوقاف، وذلك من أجل إقراض المحتاجين قدر حاجتهم على أن يعيده في أجل متفق عليه وهذا ما أقره المشرع الجزائري صراحة في نص المادة ٢٦ مكرر ١٠ من القانون رقم ٠١-٠٧ المؤرخ في ٢٢ ماي ٢٠٠١ غير أن المشرع الجزائري لم يحدد بالتدقيق المقصود بالقرض الحسن وصفاته وشروط منحه ومدته، وهذا يترك السلطة المكلفة بالأوقاف أن تتعسف وتستعمل الطرق المحايدة في منحه وهذا نظرا لغياب المعايير القانونية لمنح هذا النوع من القروض.
- ٢- الودائع ذات المنافع الوقفية: وهي التي تمكن صاحب مبلغ من المال ليس في حاجة إليه لفترة معينة من تسليمه للسلطة المكلفة بالأوقاف في شكل ودیعة يسترجعها متى شاء وتقوم السلطة المكلفة بالأوقاف بتوظيف هذه الودیعة مع ما لديها من أوقاف.
- ٣- المضاربة الوقفية: وهي نوع من صيغ الاستثمار يتم بموجبها استعمال بعض ريع الوقف في التعامل المصرفي والتجاري من قبل السلطة المكلفة بالأوقاف لكن يشترط قانون الأوقاف الجزائري أن يكون هذا التعامل وفق الأحكام الشريعة الإسلامية.

#### رابعاً- المجالات المتاحة للاستثمار الوقفي في الجزائري:

تتوفر في الجزائر ثروة وقفية هائلة يلزم السلطة المكلفة بالأوقاف لان تعمل على إحصائها وتنظيمها وتنمية مرادها وذلك باختيار المشاريع الوقفية التي يؤدي الاستثمار فيها إلى تحقيق أكبر عائد مالي ممكن كما يمكنها أن تساهم مع هيئات وقفية، وشركات استثمارية، ومؤسسات تمويلية أخرى وحتى الأفراد بدعوتهم إلى وقف أموالهم فيما يسمى بالصناديق الوقفية وهذا في الواقع ما لجأت إليه الجزائر بالاتفاق مع معظم البنوك الإسلامية العربية ومنها البنك الإسلامي للتنمية.

بغية القيام بإحصاء جميع الأملاك الوقفية المتوفرة في الجزائر واستخلاص أهم تلك الممتلكات التي من شأنها أن تكون حقلا خصبا للعملية الاستثمار والتنمية ومن بين مجالات الاستثمارية المتاحة والأوقاف في الجزائر ما يلي:

يمكن اعتبار المجال العقاري من أهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها على اعتبار أن المواد الأعظم من الأوقاف الجزائرية يتشكل من عقارات يمكن استغلال كل ما هو للاستغلال منها لعل أهم تلك العقارات المساجد، وما يلحقها من عقارات استثمارية مرتبطة مباشرة بالمواطن حيث يمكن الاستفادة منها بإنشاء جملة من المرافق يعود نفعها على المواطنين ونذكر على سبيل المثال إنشاء مكاتب ومدارس تعليمية وسكنات وظيفية وتكوين الناشئة في التعليم القرآني ومراكز التكوين المهني إضافة إلى إعانات طبية وكاتب إدارية للخواص والإدارات والمحلات التجارية أو مراكز تجارية، الاستفادة من المساحات الشاغرة الموقوفة على المساجد في إقامة مباني وسكنات وإنشاء الفنادق ومراكز الأعمال والمراكز التجارية وإنشاء أيضا المقاولات الوقفية والمختصة في ترميم وصيانة العقارات الوقفية للتخفيف من كلفتها وإنشاء حظائر لعتاد البناء لاستعمالها وإيجارها وشراء العقارات وتوسيع دائرة الأملاك الوقفية.

أما في المجال الزراعي والصيانة التحويلية تكون فيه الأوقاف مساهمة أو مشاركة مع المتعاملين مع رؤوس الأموال الوطنية في المجالات التالية: صناعات التعليب، إنتاج البذور المحسنة وإنتاج الأسمدة الزراعية وتوفير المعدات الزراعية وأيضا إنشاء وحدات التخزين وإن أمكن تربية المواشي والدواجن وغيرها.

#### خامسا- صعوبات الاستثمار الوقفي في الجزائر<sup>(١)</sup>:

يواجه الاستثمار الوقفي في الجزائر عدة صعوبات نذكر منها ما يلي:

- ١- صعوبة حصر الممتلكات الوقفية ذلك أن جزء من هذه الأوقاف قد ضم من عهد الاحتلال الفرنسي إلى أملاك الدولة أو الخواص في ظل غياب الوثائق، الأمر الذي

(١) كمال منصوري، مرجع سابق، ص: ٥٦-٥٧.

جعل عملية استرجاع الأوقاف مسألة صعبة من جهة، ثم إن بعض من هذه الممتلكات قد سخر لأغراض أخرى لمدة طويلة ليجعل من صعوبة إيجاد أماكن ملائمة لتحقيق تلك الأغراض.

٢- أن جزء كبيراً من هذه الأوقاف أمم في إطار الثورة الزراعية في عام ١٩٧١، وعلى الرغم من التراجع عن مبدأ التأميم فإن عملية الاسترجاع تتطلب وقتاً طويلاً يؤدي إلى تدهور هذه الأراضي، فضلاً عن عدم وضوح طرائق وصيغ استثمار الأراضي الزراعية بما يتلاءم مع منطق الشريعة من جهة، والأعراف الزراعية الجزائرية من جهة ثانية.

٣- أن الهيئة القائمة على إدارة الأوقاف غير مدعومة بهيكل واضح الاختصاص، كما أن تكوين لجنة الأوقاف متروكة لتقدير الوزير المختص، سواء تعلق الأمر بتشكيلها أو بمهامها ومثل هذا الوضع حتى وإن كان ظاهرياً يعبر عن مرونة في التسيير إلا أنه لا يخلو من مخاطر المزاجية، خاصة في بلد لا ينعم بالاستقرار الحكومي من جهة، ويعاني من ضعف التجربة في إدارة الأوقاف في جهة ثانية.

٤- محدودية الصيغ التي يتبعها القانون لاستغلال ممتلكات الأوقاف، ذلك أن القانون لا يسمح إلا بصيغة الإيجار عن طريق المزاد أو التراضي مع التنصيص على أن مدة الإيجار محدودة ومثل هذا التنصيص يفوت على الجزائر فرصة الاستفادة من وضع أكثر مرونة كاللجوء إلى إصدار وبيع سندات المقايضة ومثل هذه الصفات تسمح باستقطاب تمويل الغير للاستثمار وذلك بإصدار سندات بقيمة التكلفة الإجمالية المتوقعة لتغيير الأرض الخاصة للبناء مع اقتسام الأرباح والعوائد من الإيجار بين الوقف وحاملي السندات على أن تخصص جزء من الفوائد الراجعة لإدارة الأوقاف لإطفاء هذه السندات مثلاً.

٥- أن ممتلكات الأوقاف الحالية صعبة الاستغلال ذلك أن عدداً كبيراً هو محل نزاع بين إدارة الوقف وجهات أخرى فلقد سجل أكثر من ٦٢١ قضية وقفية أمام المحاكم لغاية ١٩٩٧، منها قضايا الاعتداءات على أموال الوقف.

٦- ضعف الادخار المحلي، وغياب الثقافة الاستثمارية لدى المجتمع الجزائري، الأمر الذي يجعل البحث عن التحولات لصالح استغلال ممتلكات الوقف يصطدم بمثل هذه الحقيقة، خاصة في ظل حداثة سوف مالية لم تضع في حسابها التعامل بأوراق مالية من

غير ذلك المتعامل بها في الأسواق الجزائرية.

٧- افتقار المنظومة البنكية الجزائرية إلى بنوك إسلامية تجعل مع أولوياتها واهتماماتها استثمار أموالها في مجال الأوقاف، فالجزائر تعرف بنكا إسلاميا واحدا محدود الاستثمار. وفي ظل هذه المعطيات يجد القائمون على إدارة استثمار الأوقاف مواجهة جملة من التحديات، لإعادة بعث قطاع الأوقاف وتفعيل دوره في تحقيق التكافل الاجتماعي نظرا لظهور فئة عريضة من الطبقة الفقيرة، إلى جانب ضعف الرعاية الصحية واقتصادها على المؤمنين، وانتشار ظاهرة دور العجزة وكبار السن. كل هذه العوامل والتحديات قد تشكل عقبة كبيرة أمام الجهود التي تبذل من أجل إعادة الاعتبار لنظام الوقف والأمل يبقى كبير في تضيق الهوة بين النصوص التشريعية والممارسات الميدانية والذهنيات غير المستوعبة للأهمية البالغة لقطاع الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## النتائج والتوصيات

يعتبر الوقف نظاماً نشأ وتطور في ظل الحضارة الإسلامية، وقد عرفت الأوقاف منذ عهد النبوة وعبر العصور الإسلامية نمواً وتنوعاً واتساعاً، حيث لم تقتصر على العناية بفئات المجتمع بل تعدت إلى العناية بكل ما يعتمد عليه الناس في معيشتهم، فقد انتشر الوقف ليعطي مختلف جوانب الحياة، وفي ظل ما تعانيه المجتمعات الإسلامية ومن بينها المجتمع الجزائري من مشاكل الفقر والمرض والجهل والتخلف في عالم يسيطر عليه منطق القوة، تبدو أهمية تفعيل نظام الوقف والتمويل به ضرورة شرعية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية ومحاربة الفقر والأمراض اللذين أصبحا سمة هذه المجتمعات، وعليه فإن القائمين على الدول الإسلامية مدعون إلى إعادة الاعتبار إلى نظام الوقف وتفعيله للمساهمة في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية المنشودة.

**من خلال استعراضنا لدور الوقف وأهميته في تحقيق التكافل الاجتماعي، توصلنا إلى**

### النتائج التالية:

- أن الوقف يعد تجارة رابحة مع الله تنفع صاحبها يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم ( إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له ) رواه مسلم في صحيحه.
- أن الوقف وسيلة هامة من وسائل التكافل الاجتماعي بين أبناء الأمة المسلمة، وهو عامل من عوامل تنظيم الحياة بمنهج حميد يرفع من مكانة الفقير ويعمل على تقوية الضعيف.
- أن الوقف يخفف من طغيان المادة وسيطرتها على النفوس، ويمنع من تراكم رؤوس الأموال لدى فئة معينة وهم الأغنياء وحدهم.
- أن الوقف لا يقتصر على مساعدة الفقراء والضعفاء، وبناء المساجد والإنفاق عليها، إنما يمتد نفعه ليشمل مجالات أخرى كبناء المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة خدمة للعلم وطلابه، وتشبيد المستشفيات لخدمة المرضى ومداواتهم، وإنشاء دور للرعاية



- الاجتماعية لكفالة الأيتام والعجزة والمسنين والمعوقين، فضلاً عن إسهامه في البنية الأساسية والمرافق العامة، كالطرق، حفر الآبار، السقايات، والجسور وغيرها.
- يواجه الاستثمار الوقفي في الجزائر صعوبات عديدة على الرغم من الجهود التي قامت بها الدولة في مجال تفعيل دوره في تحقيق التكافل الاجتماعي.
- انطلاقاً من تناولنا لموضوع دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي بالإشارة إلى حالة الجزائر، يمكن أن نقدم بعض التوصيات للمؤتمر الثالث للأوقاف كما يلي:
- تفعيل نظام الوقف من خلال تدعيم حكومات الدول العربية والإسلامية لإزالة القيود التي تحد منه.
- تبصير الأمة الإسلامية بمشروعية الوقف وبيان ما فيه من ثواب وما يتضمنه من دور تنموي واجتماعي واقتصادي.
- وضع تصور مؤسسي لإضفاء الديمومة الاجتماعية على المشروع الوقفي كجزء من المقومات الأساسية للتنمية.
- تحسيس المسلم بأهمية الوقف وثوابه، حتى يبادر بوقف بعض ممتلكاته، والمساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع الإسلامي.
- العمل على تطوير أهداف الوقف لتواكب التطورات الحالية ولتواجه المشكلات التي يعاني منها المجتمع الإسلامي في الوقت الحاضر مثل مشكلات البطالة والامية، والتعليم والمشكلات الاجتماعية مثل الإعراض عن الزواج عند الشباب والعنوسة عند البنات وآفة المخدرات وغيرها.
- التوسع في الوقف على مختلف أنواع الأموال العقارية والمنقولة بما يتفق مع تزايد أهمية هذه الأموال في الوقت الحاضر.
- تشجيع رجال الأعمال وأصحاب الشركات لتخصيص بعض من حصيلة أرباحهم لجعلها وقفاً، يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي.
- إنشاء المصارف الوقفية (مصرف القرآن الكريم، مصرف شؤون المسجد، مصرف الرعاية الصحية، مصرف الأيتام والفقراء...) التي يخصص ريعها لتمويل المشاريع

الخيرية التي تصب في إطار تحقيق التكافل الاجتماعي، وزيادة الوعي والثقافة الدينية والتعريف بمبادئ الإسلام السمحة.

إنشاء السهم الوقفي، والذي بواسطته تستطيع كافة شرائح المجتمع - على تفاوتها من حيث الدخل - المساهمة في العمل الوقفي كل بقدر استطاعته، وكل بحسب رغبته، حيث تتاح لكل واقف فرصة الاختيار بين عدة بدائل تضمنها سلة المشاريع الوقفية، بحيث تمكنه من توجيه ريع أسهمه إلى المصارف الوقفية، خاصة بعد التطور والنمو الذي عرفه إصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما يرضيه وأن يهدينا إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله وسلم على سيد الأولين والآخرين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.